رحيل الشجعان

الراحل في صورة أرشيفية مع سمو الأمير الشيخ صباح الأحمد حفظه الله

رجل السلام والصلح

في إطار حرص المرحوم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز على رأب الصدع ولم الشمل تم في الثاني من شهر مايو 2007 في الرياض التوقيع على اتفاق ثنائي لتطوير وتعزيز العلاقات بين جمهورية السودان وجمهورية تشاد. حيث قام فخامة الرئيس عمر حسن البشير وفخامة الرئيس إدريس ديبي أتنو بالتوقيع على الاتفاق الثنائي لتطوير وتعزيز العلاقات بين بلديهما.

وفي شهر رمضان عام 1428هـ وبرعاية المرحوم خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود عقدت بقصر المؤتمرات بجدة الجلسة الختامية لمؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية وجرى استكمال التوقيع على اتفاق المصالحة الوطنية الصومالية حيث قام فخامة الرئيس الصومالي عبدالله يوسف أحمد ودولة رئيس البرلمان آدم محمد نور ودولة رئيس الوزراء على محمد جيدي بالتوقيع على الاتفاقية.

وبرهن المغفور له خادم الحرمين الشريفين في هذه المصالحة التي تمت وفي غيرها من المصالحات على أنه رجل السلام الأول وعلى مدى حرصه على لم شمل هذه الأمة وتجنيبها ويلات الفتن والخلافات والصراعات الجانبية. ويثمن العالم للراحل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز بكل اعتزاز وتقدير المبادرات الإنسانية التي يقوم بها لمساعدة الأشقاء والأصدقاء وعلاج المرضى وإغاثة المنكوبين في النوازل والكوارث.

واستشعاراً من المملكة العربية السعودية لأهمية مكانتها ودورها في العالم الإسلامي والعربي فقد حرصت دوماً على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية والإسلامية الأخرى ووقفت دوماً على مسافة واحدة من جميع المذاهب والفرق والطوائف التي تتشكل منها مجتمعات الدول الأخرى وكانت دوماً داعية إلى الحوار والتفاهم والمصالحة في أي منطقة تظهر فيها بذور الفتنة والانقسام.

كما أسهمت المملكة في تنمية المجتمعات العربية وتطويرها عبر وسائل الدعم والمساندة المباشرة وغير المباشرة وبمختلف أشكالها.

وللمملكة إسهاماتها الواضحة والملموسة في الساحة الدولية عبر الدفاع عن مبادئ الأمن والسلام والعدل وصيانة حقوق الإنسان ونبذ العنف والتمييز العنصري وعملها الدؤوب لمكافحة الإرهاب والجريمة طبقاً لما جاء به الدين الإسلامي الحنيف الذي اتخذت منه المملكة منهجاً في سياساتها الداخلية والخارجية بالإضافة إلى مجهوداتها في تعزيز دور المنظمات العالمية والدعوة إلى تحقيق التعاون الدولي في سبيل النهوض بالمجتمعات النامية ومساعدتها على الحصول على متطلباتها الأساسية لتحقيق نمائها واستقرارها.

وعلى المستوى الدولي أعلن الملك الراحل عن تخصيص مبلغ 500 مليون دولار أميركي لقروض ميسرة عن طريق الصندوق السعودي للتنمية لتمويل مشاريع تساعد الدول النامية من الحصول على الطاقة وتمويل المشاريع التنموية التي تحتاجها.

○ في عهده ارتقت السعودية إلى مصاف أفضل اقتصادات العالم

تتمة المنشور ص24

باحتلالها المركز 23 من أصل 178 دولة. واستضافت المملكة في شهر نوفمبر 2007 بدعوة من الراحل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز حفظه الله القمة الثالثة لرؤساء وحكومات دول أعضاء منظمة أوبك في الرياض والتي صدر عنها إعلان الرياض الذي ركز على دور منظمة اوبك ومساهمتها في استقرار سوق الطاقة العالمية والازدهار العالمي.

كما صادق المجلس العمومي في منظمة التجارة العالمية في جلسته التي عقدت في التاسع من شهر شوال عام 1426هـ بجنيف على وثائق انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة وذلك بحضور الدول الأعضاء وعددها 148 دولة لتصبح المملكة العضو التاسع والأربعين بعد المئة.

وضوح وشفافية سياسة المملكة العربية السعودية

في عهد الملك الراحل عبرت السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية بصدق ووضوح مقرونين بالشفافية عن نهج ثابت ملتزم تجاه قضايا الأمة العربية وشؤونها ومصالحها المشتركة ومشكلاتها وفي مقدمتها القضية الفلسطينية واستعادة المسجد الاقصى المبارك والعمل من أجل تحقيق المصالح المشتركة مع التمسك بميثاق الجامعة العربية وتثبيت دعائم التضامن العربي على أسس تكفل استمراره لخير الشعوب العربية.

وفى هذا الإطار قدم الملك الراحل عندما كان وليا للعهد تصورا للتسوية الشاملة العادلة للقضية الفلسطينية من ثمانية مبادئ عرف باسم «مشروع الأمير عبدالله بن عبدالعزيز» قدم لمؤتمر القمة العربية في بيروت عام 2002 وقد لاقت هذه المقترحات قبولا عربيا ودوليا وتبنتها تلك القمة وأكدتها القمم العربية اللاحقة خاصة قمة الرياض الأخيرة وأضحت مبادرة سلام عربية. واقترح الملك عبدالله بن عبدالعزيز خلال المنتدى الدولي السابع للطاقة الذي عقد فى الرياض خلال عام 2000 انشاء أمانة عامة للمنتدى الدولي للطاقة يكون مقرها مدينة الرياض وقد قرر المجتمعون في منتدى الطاقة الدولي الثامن المنعقد في أوساكا اليابانية بالاجماع إنشاء هذه الأمانة ومقرها الرياض، كما رعى افتتاح مبنى الأمانة العامة لمنتدى الطاقة الدولي بالرياض، واقترح حفظه الله إقامة مركز دولي لمكافحة الإرهاب وذلك خلال المؤتمر الدولي لمكافحة الإرهاب الذي عقد في مدينة الرياض في شهر فبراير 2005 برعايته وبمشاركة أكثر من 50 دولة عربية وإسلامية وأجنبية إلى جانب عدد من المنظمات الدولية والاقليمية والعربية.

وامتدت مشاركات المغفور له خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز الخارجية إلى أبعد من ذلك حيث يحرص رعاه الله دائما على المشاركة وحضور المؤتمرات الدولية والعربية والإقليمية والزيارات الرسمية لمعظم دول العالم ويسهم بفاعلية في وضع الأسس الثابتة القوية لمجتمع دولي يسوده السلام والأمن والإخاء.

كان نصيراً للمرأة

لما للمرأة السعودية المسلمة من دور فعال في إثبات الذات والوصول إلى أعلى المستويات فقد أولى الفقيد اهتمامه ورعايته بمشاركتها في الحياة السياسية وإعطائها الفرصة الكاملة للاسهام في بناء هذا الصرح الشامخ لكي تصبح عضواً في مجلس الشورى وأن ترشح للانتخابات البلدية.

ومن اهم مواقفه التي كانت لصالح تمكين المرأة، قراره التاريخي بمشاركة المرأة في مجلس الشورى وقال حينها قررنا التالي أولا «مشاركة المرأة في مجلس الشورى عضواً اعتباراً من الدورة القادمة وفق الضوابط الشرعية. ثانياً : اعتباراً من الدورة القادمة يحق للمرأة أن ترشح نفسها لعضوية المجالس البلدية، ولها الحق كذلك في المشاركة في ترشيح المرشحين بضوابط الشرع الحنيف. واضاف «من حقكم علينا- أيها الإخوة والأخوات- أن نسعى لتحقيق كل أمر فيه عزتكم وكرامتكم ومصلحتكم.. ومن حقنا عليكم الرأي والمشورة، وفق ضوابط الشرع، وثوابت الدين، ومن يخرج على تلك الضوابط فهو مكابر، وعليه أن يتحمل مسؤولية تلك التصرفات».

كان يحمل هم المواطنين

المواطن كان في مقدمة اهتمامات الراحل خادم الحرمين الشريفين وكان يتلمس دائما احتياجات المواطنين ودراسة أحوالهم عن كثب لأجل تحسين مستواهم المعيشي فقد أصدر أوامره الكريمة بدعم رأسمال صندوق التنمية العقارية بمبلغ إضافي قدره أربعون ألف مليون ريال لتمكينه من إنهاء الطلبات على القروض والتسريع في عملية الحصول على القرض، وإعفاء جميع المتوفين من أقساط قروض صندوق التنمية العقارية للأغراض السكنية الخاصة المستحقة عليهم دون أي شروط وإعفاء جميع المقترضين من صندوق التنمية العقارية للأغراض السكنية الخاصة من قسطين لمدة عامين. كما صدر أمره باعتماد بناء خمسمئة ألف وحدة سكنية في مناطق المملكة كلها، وتخصيص مبلغ إجمالي لذلك قدره مئتان وخمسون مليار ريال، وصدر أمره الكريم بدعم رأسمال صندوق التنمية العقارية و رفع قيمة الحد الأعلى للقرض السكني من صندوق التنمية العقارية من ثلاثمئة ألف ريال ليصبح خمسمئة ألف ريال. كذلك تم في عهده إعفاء جميع المتوفين من أقساط قروض البنك السعودي للتسليف والادخار الخاصة بالأغراض الاجتماعية دون أي شروط، وإعفاء جميع المقترضين من البنك السعودي للتسليف والادخار الخاصة بالأغراض الاجتماعية من أقساط لمدة عامين. كما زيدت مخصصات الإعانات التي تقدم للجمعيات الخيرية من الدولة بنسبة (50 في المئة) لتصبح سنوياً أربعمئة وخمسين مليون ريال سنوياً، ودعم الجمعيات التعاونية بمبلغ مئة مليون ريال سنوياً إضافة إلى إقامة ودعم عدد من المشروعات والبرامج الأخرى.

كما شملت الأوامر الملكية في عهد الفقيد زيادة المزايا المالية للموظفين من انتداب وبدل نقل ومكافأة نهاية الخدمة إضافة إلى أمره الكريم بتثبيت كل المواطنين والمواطنات المعينين على كل البنود ممن يتقاضون رواتبهم من ميزانية الدولة، ويشمل من يعملون في الأجهزة الحكومية ويتقاضون رواتبهم من خارج الميزانية العامة.

بالإضافة لصرف مكافأة شهرين لجميع موظفي الدولة من مدنيين وعسكريين. ورغبة في إيجاد حل لمشكلة البطالة التي يعاني منها بعض المواطنين والمواطنات وجّه الراحل خادم الحرمين الشريفين باعتماد صرف مُخصص مالي قدره (ألفا ريال) شهريا للباحثين عن عمل في القطاعين العام والخاص، ولدعم ومساندة الجهاز الأمني بما يعزز قدرته في حفظ الأمن والاستقرار الوطني صدر أمر خادم الحرمين الشريفين حفظه الله بإحداث (60) ستين ألف وظيفة عسكرية لوزارة الداخلية.

كان راعيا لحقوق الانسان

مثّل انتخاب المملكة لعضوية مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة لدورتين متتاليتين إقراراً صريحاً بما تحظى به حقوق الإنسان في المملكة من اهتمام القيادة الرشيدة، وتقديراً دولياً لجهود ومبادرات خادم الحرمين الشريفين في حماية هذه الحقوق. وقد وافق الملك الفقيد على صدور نظام مكافحة الاتجار بالأشخاص وعلى إستراتيجية نشر ثقافة حقوق الإنسان، التي تعد إضافة لما تقدمه الدولة من أجل إرساء هذه الحقوق.

واتسم عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز رحمه الله بسمات حضارية، أبرزها تفانيه في خدمة وطنه ومواطنيه وأمته الإسلامية والمجتمع الإنساني أجمع في كل شأن وفي كل بقعة داخل الوطن وخارجه، إضافةً إلى حرصه الدائم على سن الأنظمة وبناء دولة المؤسسات المعلوماتية في شتى المجالات مع توسع في التطبيقات.

كان محتضناً للعرب وأباً لهم وحامياً للقدس

على الصعيد العربي ستذكر الأمة العربية موقف الراحل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز التاريخي خلال مؤتمر القمة العربية الاقتصادية والتنموية والاجتماعية (قمة التضامن مع الشعب الفلسطيني في غزة) التي عقدت في الكويت في شهر يناير 2009 تجاوز مرحلة الخلافات بين العرب وأسس لبداية مرحلة جديدة في مسيرة العمل العربي المشترك تقوم على قيم الوضوح والمصارحة والحرص على العمل الجماعي في مواجهة تحديات الحاضر والمستقبل.

واستمر رحمه الله على نهج المغفور له والده الملك عبدالعزيز في دعم القضية سياسياً ومادياً ومعنوياً بالسعي الجاد والمتواصل لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني في العودة إلى أرضه وإقامة دولته المستقلة على ترابه الوطني وتبنى قضية القدس ومناصرتها بكل الوسائل.

وفي هذا الإطار قدّم الراحل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز عندما كان ولياً للعهد تصوراً للتسوية الشاملة العادلة للقضية الفلسطينية من ثمانية مبادئ عرف باسم مشروع الأمير عبدالله بن عبدالعزيز للسلام قدّم لمؤتمر القمة العربية في بيروت عام 2002 وقد لاقت هذه المقترحات قبولاً عربياً ودولياً وتبنتها تلك القمة وأضحت مبادرة سلام عربية أكّدتها القمم العربية اللاحقة. ووجّه رحمه الله في يوليو عام 2006 بتخصيص منحة قدرها مئتان وخمسون مليون دولار للشعب الفلسطيني لتكون نواة لصندوق عربي دولي لإعمار فلسطين.

وعندما حدث خلاف بين الفلسطينيين سارع المغفور له خادم الحرمين الشريفين بتوجيه الدعوة لأشقائه قادة الشعب الفلسطيني لعقد لقاء في رحاب بيت الله الحرام بمكة المكرمة لبحث أمور الخلاف بينهم بكل حيادية ودون تدخل من أي طرف والوصول إلى حلول عاجلة لما يجري على الساحة الفلسطينية.

خادم الحرمين خلال ترؤسه إحدى جلسات الحكومة السعودية

> ○ كان سخياً على شعبه وداعماً لتمكين المرأة والشباب حقوقهما

وتوجت تلك الاجتماعات باتفاق مكة الذي أعلن بحضور الراحل الملك عبدالله بن عبدالعزيز في قصر الصفا بجوار بيت الله الحرام في العشرين من شهر محرم 1428هـ. وتأرخت مقولته «أعلن باسمنا جميعا أننا تجاوزنا مرحلة الخلاف وفتحنا باب الأخوة العربية والوحدة لكل العرب دون استثناء أو تحفظ وأننا سنواجه المستقبل - بإذن الله - نابذين خلافاتنا، صفاً واحداً كالبنيان المرصوص مستشهدين بقوله تعالى «ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم»، كما أعلن تبرع المملكة العربية السعودية بمبلغ 1000مليون دولار لإعادة إعمار غزة وشدد على أهمية وحدة الفلسطينيين في هذه المرحلة المهمة وقال وتقضي الأمانة هنا أن نقول لأشقائنا الفلسطينيين ان فرقتهم أخطر على قضيتهم من عدوان إسرائيل».

كان يؤيد فكرة خليج متحد وقوي

وقد اتسمت دعوة الراحل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز إخوانه في قمة مجلس التعاون الخليجي بالرياض (إعلان الرياض) في 24 محرم 1433هـ إلى اتخاذ خطوة تاريخية تطالب بها الشعوب منذ فترة، وتنتظرها، وتتوقع معها تحصيناً حقيقياً لكياناتها، وأماناً دائماً لشعوبها.

لقد طالب الملك في كلمته إخوانه بأن تنتقل دول المجلس الست من صيغة التعاون التي ولدت قبل 32 عاماً، إلى صيغة الاتحاد في سياساتها الاقتصادية والخارجية، وتنظم مستقبل شعوبها في الاتجاه الذي يحفظ لها أمانها ويحقق تطلعاتها.

كانت له عقلية فذة في تجنب الأزمات الاقتصادية

تأكيداً لمكانة المملكة العربية السعودية وثقلها المؤثر على الاقتصاد العالمي ولمواقفها المعتدلة وقراراتها الاقتصادية التي تبنتها خلال سنوات التنمية الشاملة إضافة إلى النمو المتوازن للنظام المصرفي السعودي، شاركت المملكة العربية السعودية برئاسة الراحل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في قمة مجموعة الدول العشرين الاقتصادية التي عقدت في مدينة تورنتو الكندية وخلال الاجتماع وجّه المرحوم خادم الحرمين الشريفين كلمة لقادة دول مجموعة العشرين أشار فيها إلى نجاح مجموعة العشرين في الاستجابة للأزمة المالية العالمية بما اتخذته من تدابير جنّبت العالم الوقوع في الكساد، إلاّ أن الأوضاع الاقتصادية العالمية الهشة تجعل من إعلان النجاح مؤجلاً. ولذا فمن المهم أن يكون النمو العالمي أقوى وأكثر توازناً وقدرة على الاستمرار، من خلال تبني إجراءات منسقة من قبل دول المجموعة. وفي نفس الوقت مراعاة الاحتياجات والظروف الخاصة بكل دولة.

وكان الراحل خادم الحرمين الشريفين تطرق إلى الأنظمة المالية مؤكداً أهمية إصلاحها من أجل تفادي وقوع الاقتصاد العالمي بأزمات مماثلة في المستقبل، مشيراً إلى أن تطبيق أنظمة إشرافية ورقابية قوية تعد بديلاً أنسب من فرض ضرائب على المؤسسات المالية، منوهاً بأن قدرة النظام المالي في المملكة العربية السعودية على الصمود تعززت على مدار السنوات الماضية، بفضل الإجراءات الصارمة والرقابة الاستباقية. وأن النظام المصرفي احتفظ بسلامة أوضاعه وبمستويات ربحيته ورسملته المرتفعة حتى في أعقاب الأزمة العالمية الأخيرة.

وكانت المملكة قد شاركت برئاسة الراحل خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في قمة مجموعة الدول العشرين الاقتصادية التي عقدت في العاصمة البريطانية في شهر ربيع الآخر 1430هـ، وناقشت القمة عدداً من المقترحات والإجراءات التي تهدف إلى إنعاش الاقتصاد العالمي وتحسين مسار الاقتصاديات الدولية وتخفيض حدة الركود والانكماش الاقتصاديين وتنشيط عمليات الإقراض لتوفير المصادر المالية للأفراد والعائلات والشركات ودعم مسيرة الاستثمار المستقبلي علاوةً على إصلاح الفجوات في المؤسسات الدولية ومناقشة مقترح إنشاء نظام دولي للإنذار المبكر بشأن الوضع الاقتصادي والمالي الدولي.

مع الملكة إليزابيث

... مستقبلا مسؤولين ديبلوماسيين في احدى المناسبات

الراحل خلال تلقيه التهاني بالعودة من إحدى رحلات العلاج